

فك الحصار وبناء الميناء والمطار حقوق طبيعية وقانونية ليست في حاجة لاتفاق مع اسرائيل لممارستها

د. أنيس مصطفى القاسم¹

انتهت المفاوضات غير المباشرة التي جرت في القاهرة دون اتفاق نتيجة لرفض اسرائيل المطلق لما أكدته الورقة الفلسطينية من حقوق للشعب الفلسطيني، ومن بينها حقهم في أن يكون لهم في غزة ميناء ومطار. وهذا الموقف الاسرائيلي يؤكد المنهج الذي سارت عليه الحركة الصهيونية وأداتها اسرائيل من التكرار لكل حق من حقوق الشعب الفلسطيني في وطنهم فلسطين، بما في ذلك حقهم في مجرد البقاء فيه. ويتميز الموقف الاسرائيلي هذا بالتكرار حتى لما سبق للجانب الاسرائيلي أن التزم به في اتفاقات سابقة ، الأمر الذي يطعن أصلا في قيمة وجدية المفاوضات الجارية حاليا أو التي قد تجري مستقبلا حتى ولو أدت ألى اتفاق.

الوفد الفلسطيني الموحد الذي يفاوض الآن في القاهرة ينطلق في موقفه من قاعدة قانونية طبيعية ثبت أركانها نضال الشعوب لقرون في مواجهة الاحتلال الاجنبي والاستعمار الاستيطاني، وهذه القاعدة التي تركزت في ميثاق الامم المتحدة هي أن حق الشعوب في الحرية والسيادة في أوطانها لا مساومة عليها، وأن الاحتلال والاستعمار يجب أن يرحل وليس له حقوق في وطن الآخرين الذي كان يخضع للاستعمار أو الاحتلال. وفي حالة فلسطين، على الاحتلال الاسرائيلي أن يرحل، وليس له أن يتدخل في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه في وطنه.

في هذه المرة الفلسطينيون هم الذين يحددون جدول الاعمال لأنهم هم المعتدى على حقوقهم بالاحتلال أولا وينقض ما سبق الاتفاق عليه ثانيا. واسرائيل لا حقوق لها في القطاع أو على الفلسطينيين تطالب بها. لقد انقضى الوقت الذي كانت تحدد فيه اسرائيل جدول الاعمال وتحصره في محاولة اكتساب حقوق ليست لها في مواجهة الشعب الفلسطيني. لقد انقضى الوقت الذي تفرض فيه لجنة رباعية شروطا مسبقة على الفلسطينيين ولا تفرض مقابلا لها على اسرائيل. اللجنة الرباعية التي شكلتها الامم المتحدة بهدف الوصول الى حل سلمي قد فرضت على الجانب الفلسطيني أولا الاعتراف بدولة اسرائيل وثانيا نبذ العنف وثالثا احترام الاتفاقيات التي تبرم بين الطرفين. وتشترط هذه اللجنة على جميع المنظمات والحركات الفلسطينية الالتزام بهذه الشروط الثلاثة للاعتراف بها. وتصر اللجنة على الفلسطينيين والانظمة العربية دائما أن يقوموا بمبادرات حسن نية دعما للثقة التي يجب أن تتولد بين العرب واسرائيل.

هذا كله تشترطه الرباعية والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية على الفلسطينيين والعرب فقط ولا تفرض مقابلا له على الجانب الآخر، وهو اسرائيل، وترضى القيادة الفلسطينية بهذا الوضع وتحاول فرضه على الشعب الفلسطيني وفصائله، بدلا من ان تصر على الالتزام بالمثل من الجانب الاسرائيلي لكي تلتزم هي بهذه المطالب. فاسرائيل لا تعترف بدولة للفلسطينيين في وطنهم، واسرائيل تمارس عنف الدولة وارهابها بشكل متواصل في الضفة والقطاع وحتى ضد فلسطينيي 1948، واسرائيل لا تحترم الاتفاقيات

¹ من مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية

التي أبرمتها مع الفلسطينيين وتنتهكها، كما تنتهك القانون الدولي والقانون الانساني بكل وقاحة واطمئنان بأنها لا تخضع للمساءلة أو الحساب.

هذا المنهج الاسرائيلي ومنهج الرباعية والقيادة الفلسطينية في التعامل مع التزامات اسرائيل الاتفاقية مع الجانب الفلسطيني والتزاماتها بالقانون الدولي والقانون الدولي الانساني ، كانت بدايته منذ ابرام أول اتفاق فلسطيني/ اسرائيلي ، المسمى زورا وبهتانا باعلان المبادئ ، عام 1993، في حديقة البيت الابيض وبشهود من الدول العظمى. إعلان المبادئ هذا جاء خاليا من أي مبدأ قانوني من المبادئ واجبة التطبيق لحل القضية الفلسطينية. وبدلا من الاستناد الى هذه المبادئ الواجبة التطبيق، جرى تغليب نظرية الاتفاق بين الطرفين، ووقع المفاوضات الفلسطيني في هذا المطب، ولم تتعلم منه القيادة الفلسطينية حتى اليوم الدروس التي يجب أن تتعلمها، ولم تتغير لا القيادة ولا الوفد المفاوض، وتوالت التنازلات وذهبت ادراج الرياح صرخات ضرورة تحديد مرجعية قانونية للمفاوضات.

هذا الذي حصل نرجو الا يتكرر الآن. إننا نرجو في هذه الدورة من المفاوضات الا تكون هناك في " أوصلو" ثانية مفاوضات سرية كما كان في أوصلو الاولى، لا يعرف عنها الشعب الفلسطيني شيئا وتلتزم باسمه، في نفس الوقت الذي تجري فيه مفاوضات القاهرة بين وفد فلسطيني كفاء موحد، مواقفه معلنة، ويتمتع بثقة الشعب الفلسطيني كله، من جهة، واسرائيل من جهة أخرى. ونؤكد مرة أخرى أنه ليس لاسرائيل مطالب في مواجهة الشعب الفلسطيني، فهي دولة محتلة والاحتلال غير شرعي ولا يولد حقوقا لدولة الاحتلال، وإنما يفرض عليها التزامات يجب الوفاء بها. والشعب الفلسطيني الان بمقاومته المشروعة ضد الاحتلال في موقف من يحق له التمسك بالحقوق والوفاء بالالتزامات القانونية والتعاقدية من جانب دولة الاحتلال.

جاء أول مؤشر على القاعدة التي تلتزم بها اسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين، مباشرة بعد التوقيع على اتفاقية اعلان المبادئ، أول اتفاقية بين الجانبين. هذا الاتفاق نص، فيما نص عليه، على فترة انتقالية لمدة خمس سنوات. . وما كاد يجف الحبر على الورق حتى سارع رابين، رئيس وزراء اسرائيل ومهندس تلك الاتفاقية، الى التصريح ب "أن المواعيد ليست مقدسة". أي لا قيمة لهذه النص تلزم اسرائيل به، وسكنت القيادة الفلسطينية وبدأ انتهاك نصوص ذلك الاتفاق وكل ما تلاه من اتفاقات فيما يتعلق بالتزامات اسرائيل. وما هو الآن قد انقضى اربع قرن على تلك الاتفاقية وفترة الخمس سنوات لم تنته بعد. في الوقت ذاته، تمسكت القيادة الفلسطينية باحترام تلك الاتفاقيات، مع أن من حقها، وكان من واجبها، أن تعلن عدم الالتزام بها أو على الأقل ببعض نصوصها، مثل التنسيق الأمني، الذي اعتبرته القيادة الفلسطينية مقدسا، وتنفذ عدم الالتزام هذا ما دام الطرف الاخر لم يلتزم. ولكن القيادة الفلسطينية لم تفعل شيئا. وواصلت اسرائيل سيرتها في عدم الالتزام بما توقع عليه مع الفلسطينيين.

وحانت الآن مناسبة لتذكير اسرائيل بأن التبجح بالديموقراطية وسيادة القانون لا يكفي دليلا على ممارستهما في الواقع. الحصار جريمة يجب أن تحاسب عليها وأن تنتهي. وحق الفلسطينيين في أن يكون لهم ميناء بحري على بحرهم ومطار على أرضهم هما حقان طبيعيين وتعاقديان كذلك في ما بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.

من حق الفلسطينيين، كما هو حق اي شعب من الشعوب، أن يكون لهم ميناء بحري في مياههم الاقليمية وليس من حق أي كان أن يمنعهم من ممارسة هذا الحق. أما بخصوص موافقة اسرائيل على ذلك فإن الاحتلال ، من حيث المبدأ، لا يعطيها هذا الحق لأن الاحتلال في حد ذاته غير شرعي، وبالإضافة الى ذلك فقد سبق لها أن وافقت ولكنها كعادتها نكثت ما التزمت به وأوقفت العمل في الميناء. إزاء هذا فإن الأمور

تعود الى أصلها وتعتبر اسرائيل مخلة بما تعاقدت عليه ولا يترتب على ذلك انقضاء حق الشعب الفلسطيني في إقامة مينائه، وانما يترتب له حق إضافي وهو التعويض عن الاضرار التي تلحق بالجانب الفلسطيني بسبب اخلال اسرائيل بما التزمت به. وبالتالي يكون من حق الجانب الفلسطيني أن يمارس حقه في بناء الميناء في مياهه الإقليمية رضيت اسرائيل أم غضبت. ومن حق الفلسطينيين أن يعتبروا كل محاولة من جانب اسرائيل لمنعهم من ممارسة هذا الحق عدوانا عليهم يردونه بكل وسيلة متاحة لهم.

وبالنسبة للمطار، فإن إقامته في الارض الفلسطينية حق طبيعي للشعب الفلسطيني أن يمارسه في أي وقت. فضلا عن كونه حقا طبيعيا فإن اسرائيل ملزمة تعاقديا باحترام هذا الحق. وليس أدل على ذلك من أن المطار قد أقيم بالفعل، غير أن اسرائيل، كعادتها، نكثت بما تعاقدت عليه من جهة واعتدت على الحق الطبيعي في اقامته من جهة أخرى. في هذه الظروف يكون من حق الشعب الفلسطيني أن يباشر في ترميم المطار وتشغيله أو بناء مطار جديد، واذا اعتدت عليه اسرائيل فإن من حق الفلسطينيين أن يردوا هذا العدوان بكل وسيلة متاحة.

وبالنسبة للتواصل بين الضفة والقطاع فقد اتفق الطرفان على اعتبارهما وحدة متكاملة وأنه يتعين ربطهما معا، واتفق الطرفان كذلك على وسيلة الاتصال ونفذت بالفعل. الا أن اسرائيل لم تتخلص من عاداتها في عدم الالتزام بما تتفق عليه مع الفلسطينيين واقفلت الاتصال. ومن حق الفلسطينيين أن يطالبوا اسرائيل بالوفاء بما التزمت به.

نخلص من هذا الى نتيجتين: الاولى أن من حق الشعب الفلسطيني أن ينشئ ميناءه البحري في مياهه الإقليمية دون موافقة اسرائيل، ومن حقه كذلك أن يصلح مطاراه أو يعيد بناءه في أرضه دون موافقة اسرائيل أو أي إذن منها. وأن من حق الشعب الفلسطيني أن يتم تنفيذ وتشغيل الالتزام بالتواصل بين جناحي فلسطين، الضفة والقطاع، والنتيجة الثانية هي أن من حق الشعب الفلسطيني أن يطالب اسرائيل بالتعويض عن الضرر الذي لحق به بسبب اعتدائها على حقه القانوني في الحاليتين وعلى اخلالها بالاتفاقيات المبرمة معها بشأن هذه القضايا الثلاثة.

ونضيف إن من حق الفلسطينيين وفقا لقانون البحار الدولي الانفراد باستثمار مياهها الإقليمية في اقامة الموانئ وفي استغلال الثروة البحرية بجميع أشكالها، بما في ذلك ما قد يوجد من ثروة طبيعية كالنفط والغاز، سواء كانت هذه الثروة في المياه الإقليمية او في مياه الاستغلال التي يحددها قانون البحار. ولا بد من التذكير بأن الغاز قد اكتشف في مياه غزة وأن الاحتلال يمنع الجانب الفلسطيني من استثمار هذه الثروة ويطمع في الاستيلاء عليها. .

وحذار من تكرار أخطاء وسلو القاتلة بأن يكون هناك أي نص يوحي من قريب أو بعيد بأن ممارسة أي من هذه الحقوق أو الحقوق الفلسطينية الأخرى تخضع لأي اتفاق مع الطرف الإسرائيلي. الحقوق السيادية ملك لكل شعب يمارسها بالطريقة التي يراها.

من الطريف أن يعترف أوبوما رئيس الولايات المتحدة الامريكية بهذا بطريقته الملتوية خوفا من اللوبي الإسرائيلي الذي يحتل الكونغرس. فقد جاء في موقع Times of Israel بتاريخ السابع من الشهر الجاري أن الرئيس قال في مؤتمره الصحفي بأن الولايات المتحدة تؤيد وقف اطلاق النار ولكن " في النهاية و يجب أن يكون هناك اعتراف بأن غزة لا تستطيع أن تقيم أودها بشكل دائم مقفلة من العالم". وقال إن الفلسطينيين

العاديين الذين يعيشون في أرض فقيرة محاصرة تحت حكم حماس يحتاجون "لأن يكون لهم بعض الامال لانفتاح لغزة بحيث لا يشعرون بأنهم معزولون داخل جدار".

بناء على ما تقدم فإن باستطاعة الجانب الفلسطيني أن يوقف اطلاق الصواريخ، اذا أراد، دون أي اتفاق مسبق وأن يباشر العمل في مشروع المطار والميناء في الوقت الذي يراه مناسباً، استناداً الى حقيه الطبيعي والتعاقدى، وأن يباشر في استثمار مصدر الثروة البحرية، وفقاً لقانون البحار، فاذا تدخلت اسرائيل واعتدت لمنع ذلك فإنها تكون معتدية ومن حق الجانب الفلسطيني الرد دون أن يكون لاسرائيل مجال للاستناد الى حق الدفاع عن النفس. وفي هذه المرة يكون للمقاومة الفلسطينية دورها في الردع الذي أثبتت كفاءتها فيه.

أما معبر رفح فلا شأن لاسرائيل أو أوروبا أو غيرها به، ويخضع بالكامل في كل أمر للتفاهم المصري الفلسطيني . ولماذا ينحصر الحديث على معبر رفح؟ ماذا عن المعابر مع الاردن؟ و "المعابر" بين المدن والقرى الفلسطينية في الضفة؟

ولتنفيذ هذا فإنه يكون من المفيد أن تقوم دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع دول عدم الانحياز بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لاطلاعها على هذا البرنامج ومبرراته لتأخذ علماً بأن فلسطين تمارس حقوقها وأنها لن تكون معتدية اذا هي استعملت القوة للدفاع عن هذه الحقوق في حال الاعتداء عليها.

11.08.2014